الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

خطاب النهضة

أسئلة في النص، مشكلات بالوجود

ثمة الكثير من الطروحات المعاصرة التي بدأت تثير الكثير من الأسئلة حول ازمة العقل العربي، وأزمة تواصل أزمته في عدم استيعاب دروس الماضي في سياقه الصراعي، وأزمة فوبياه أمام المستقبل الذي يصنع الآخر بامتياز واضح..

هذه الأزمة بدأت تنعكس على معطى إشكاليات الحداثة، وإشكاليات الهوية، وإشكاليات صناعة النسق الإنساني للمجتمع الذي يمكن ان يصنع(الدولة) المعاصرة ويعزز وجودها كنظام مدني مؤسساتي، يملك القدرة على حماية المجتمع..مشكلات الحداثة هي الوجه الاخر لمشكلات النهضة، خاصة تلك النهضة التي يجب ان تقترن بالعديد من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مثلما تقترن بأشكال من (التغايرات) التي تتشكل داخل منظومة الأنماط الاجتماعية والسياسية، خاصة نمطية الجماعات السياسية والاثنية، ونمطية الدولة التقليدية، ونمطية بعض المؤسسات الدينية، اذ ظلت تلك النمطيات رهينة بوقائع وأزمات داخلية مثلما هي أزمات خارجية ارتبطت بالاحتلالات الأجنبية.

علي حسن الفواز

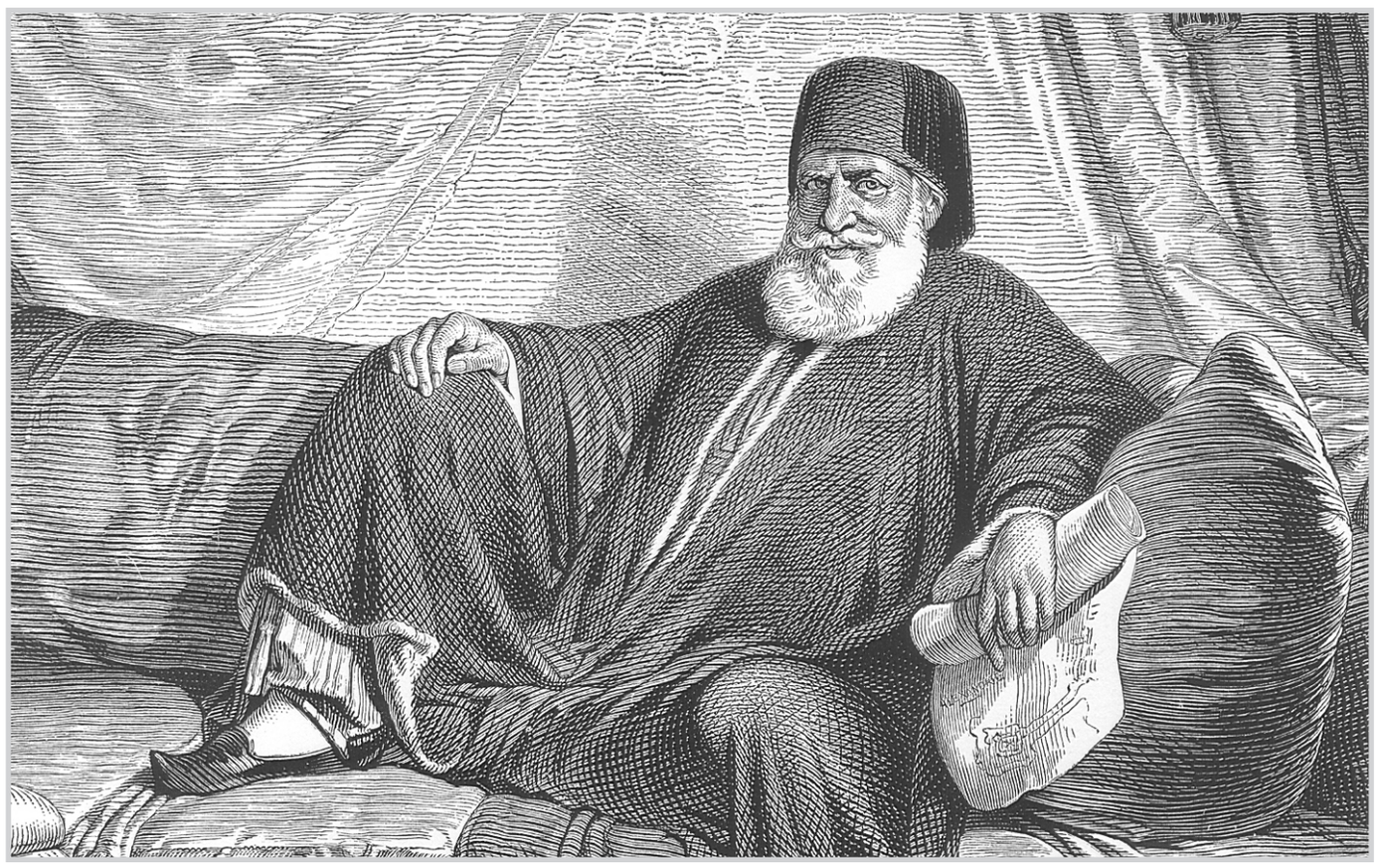

محمد علي باشا

أزمة هذه النمطيات هي الوجه المقابل لمشكلات النهضة، بكل ما تعنيه هذه المشكلات من تشوهات واختلالات عميقة في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهذه المشكلات اصطنعت لها بالمقابل أزمات صناعة الهوية وصناعة النظام الاجتماعي التعددي، اذ أسهمت هذه الأزمات في تشويه صناعة الدولة، وتيسير أدوات وجودها ونهضتها.. وللأسف فاننا نجد أنفسنا أمام الأسئلة التي طرحها العقل الغربي قبل اكثر من ثلاثمائة سنة، حينما تشكلت ملامح النهضة الأوروبية، وبدء نشوء خطابها التنويري..هذا الخطاب الذي اقترن بتحولات اقتصادية كبيرة تركزت فيها الثروات ضمن سياق بناء النظام الدولتي والنظام الإجتماعي والسياسي، مثلما اقترن أيضاً بتنامي الحريات التي مهدت لتوليد الإطار التنظيمي لفكرة المواطنية التي صارت جوهر اشتغالات العقل النهضوي..

أسئلة النهضة هي مركب من أسئلة الحداثة، وأسئلة النظام الاجتماعي/السياسي، وأسئلة إعادة توظيف الثروات في بناء أسس هذه النهضة، اذ لا نهضة بدون ثروات، ولا نهضة بدون تخطيط لتوظيف هذه الثروات، مثلما لا نهضة بدون حريات..

لذا باتت أزمة الأسئلة هي الأزمة الكبرى التي بات يتعاطى معها العقل السياسي العربي، الأسئلة التي تتعلق بالثروات ووظيفتها والتي كثيرا ما تصنع لنا تنميات مشوهة، وأزمة تتعلق بالحريات والتي ترتبط أصلا بأزمة الدولة الجامعة التي تحمي هذه الحريات..

أزمة الدولة صنعت لنا بالمقابل أزمات مجاورة، منها ما يتعلق بالصراع بين مكونات مجتمع هذه الدولة، ومنها ما يتعلق بعدم اندماج الجماعات الاثنية وحتى السياسية والدينية في سياق علاقات أخرى للدولة..

واحسب ان ازمة الدولة هي أزمة الجماعات ذاتها التي تتصارع فيما بينها على الثروة الصانعة لقوة الدولة، وأزمة الثقافات التي تتمثلها هذه الجماعات، خاصة نمطية هذه الثقافات وانتماءها للماضي اكثر من الحاضر..حتى ان البعض من الجماعات بات يثير اسئلة حادة تشكك بفكرة النهضة أصلا، وتثير حولها لغطا وشكوكا، وربما تخضعها الى قراءات جديدة تقوم على نوع من الريبة والشك في مرجعياتها وهويتها وفي قدرتها على إنتاج أنماط جديدة للمعيشة والرفاهية واشكال معاصر للدولة التي تستوعب إشكاليات الحاضر..

الباحث عبد الغفار نصر، في كتابه القيم "إشكاليات النهضة ومعوقاتها"، يسعى الى قراءة استثنائية لعديد محاور هذه الإشكاليات، يستكشف عوامل تأخر المجتمعات العربية، والإخفاقات التي لازمتها منذ قرون، وهو اذ يشير الى بعض المحطات المضيئة في التاريخ، إلا انه يتوقف كثيراً أمام الحلول التي يؤكد عليها، والتي تركز من خلال طرحه أسئلة عديدة أمامنا بغية النهوض من العثرات التي تعترضنا، لينتهي في قراءته إلى أهمية إيجاد المسارات التي تضع النهضة كمفهوم وإجراء ضمن سياق تاريخي فاعل..

يبدأ الباحث نصر في تحليل عصر محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام وطموحه في إنشاء دولة قوية في مصر، ولكنه في توجهه نحو بلاد الشام للحصول على وسائل الثروة والقوة لم يكن يتجاوز إطار تحقيق مآرب شخصية، وفي إقامة دولة مملوكية أداتها عناصر تنتمي الى مكونات أخرى خارطة عن نمطية الحكم التي حددت هويته وطبيعة علاقاته ومرجعياته في الإدارة والسلطة والثروة. واحسب ان الخروج عن النمط الاثني الذي افرز تشكلات جديدة ارتبطت بانهيار ما كان يسمى بانهيار نمط الدولة العربية القديمة(دولة السلطنة/الخلافة) وبدء مرحلة نشوء مرحلة جديدة وصراعات جديدة لم يستوعبها العقل العربي التقليدي الذي ظل يعيش أوهام الدولة القديمة..

ومن هنا تبدو اغلب الحركات (الثورية) التي حاولت استعادة(ظاهرة)الدولة، التماهي مع استعادة اشكالها الثقافية، خاصة ما يتعلق بالمجد التليد، وصور الفخر والاعتزاز بالكبرياء والقوة، لكن الفاعلية الحقيقية التي تصنع ما هو نهضوي ظلت محدودة جدا، وربما غائبة..

ولعل نشوء الدولة الحديثة كان محاولة غائمة للحديث عن مفهوم الاستعادة، رغم ان هذه الدولة قد ارتبطت باشكال معقدة من الاحتلال الغربي(الفرنسي والانكليزي والايطالي) بشكل خاص.

الثورة واللا ثورة

ان اغلب ما سمي بالحركات الثورية بمرجعياتها المتعددة التي قامت في العالم العربي، جاءت لتؤكد على طبيعة الاحتفاظ بسلطة النسق الذي كانت تحكم به الدولة القديمة، وهذه المفارقة أسهمت في تشويه هذه الحركات الثورية وكثرة عدد خساراتها، رغم انها كانت تسعى في الجوهر الى أهمية النزوع الى التغيير الاجتماعي والحضاري والسياسي، وحتى بعض الحركات الثورية التي نشأت في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، كانت تحمل في الكثير من توجهاتها نزوعا مثاليا مغرقا في تمثله لاستعادة الدولة العربية القديمة، اذ كانت الكثير من طروحاتها تحمل في اشتغالاتها الكثير من تبديات الأفكار الغربية ذات المرجعيات الثورية التي بدأت تلمس دروبها منذ القرن التاسع عشر. وكان لهذه التوجهات طبعا الاثر السلبي في تقسيم العرب إلى "عروبيين وإسلاميين"، ولم يكن نشوء عصر لفلاسفة ومفكرين وقادة سياسيين او قادة رأي عام في التنوير الوطني باستثناءات محدودة ولشخصيات تنتمي الى طبقات (الأفندية) او الباشوات، او العسكر، وهو عكس ما حدث في عصر النهضة الأوروبي الذي ظهرت به فلسفات التنوير وحقوق الإنسان والحرية، مثلما كان عنصراً لولادة رواد الفلسفة كما يقول الباحث نصر، وطبعا ارتبط هذا المعطى بسيرورات اجتماعية واقتصادية وسياسية كانت نتاج تطور اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي ارتبط باتساع الثروات والقاعدة المادية/العلمية والقاعدة الثقافية، وهو ما نفتقره في المكان العربي، اذ بالرغم من أن رواد النهضة واليقظة العربية، حققوا تصورات ركزت في الأساس على قضايا الفكر، الاّ انها افتقرت الى القاعدة المادية والعلمية التي تعزز صناعة الدولة والثروة..

يثير الباحث رؤىً عديدة تحتاج الى نقاش واسع لفهم الحاجة الى إعادة قراءة عوامل تجديد الفكر العربي النهضوي، وليست الاشكالية فقط هي في أن الأنظمة الحاكمة رفضت مفهوم تحرير الحرية والذي هو جوهر النهضة، بل هي رفضت تحرير عقل الانسان باعتباره الشرع الأعلى، والأنظمة الحاكمة اوجدت عوامل ابطلت قدرة العقل على وضع قواعد تأسيس المشروع النهضوي.

ان قراءات الباحث نصر تمثلت وعي خطورة ما يمكن ان تحمله فكرة النهضة من أسئلة إزاء تاريخ طويل لثقافة المسكوت عنه، خاصة فيما يتعلق بفكرة الدولة، ووظائف الثروة ومصادرها، وأزمة الحريات والحقوق. وهذا التمثل يتبدى عبر أزمة مشروع النهضة وسياقاتها والياتها وقواها الفاعلة، اذ ان وجود الثروات لا يعفي من ضرورة وجود القوى الاجتماعية والسياسية التي تقود عملية التحول باتجاه فاعلية النهضة ومحركاتها.

لذا باتت موضوعة قراءة دروس النهضة وإخفاقاتها هي المجال الأنجح لمواجهة تاريخ إخفاقات العقل السياسي العربي وأزمات مجتمعاته، وأزمة تراكم اشكالاته وطبيعة بناه التي تعاني من الانقسامات العمودية والأفقية، وهذه القراءة وموجهاتها لا تتأسس الا على أساس التوافر على أرضية صلبة يتجوهر فيها العقل والقوانين، خصوصاً وأن المجتمعات الأوروبية لم تنهض الا بعد أنتجت مفاهيم جديدة للدولة والمجتمع والديمقراطية والحقوق، ووضعت في اطر فاعلة من التشريعات القانونية العقلانية، غير أنه يتوقف عند اشكالية المجتمعات العربية والإسلامية، اذ ان مشكلات هذه المجتمعات تكمن في عقد بنيوية ارتبطت بالدولة وانماط الصراع وتاريخ الهيمنات الطويلة للاستعمارات الغربية والشرقية وجمود العقل السياسي الذي أنتج فيما بعد أنظمة استبدادية قمعية. فضلا عن طبيعة التشريعات والقوانين، لان البعض توهم ان هذه التشريعات هي مورثات غير قابلة للتجديد. رغم ان كل علمائنا ومجتهدينا ومدارسنا العلمية والفقهية تؤكد ان التشريع غير جامد، أي هو قابل للتطور، وهكذا هو الإسلام باعتباره ديناً مدنياً عميقا في معانيه وقيمه ورسالته، وانه معني بتقدم الإنسان مثلما هو معني بتقدم المجتمعات وحاجاتها، غير أن بعض القيمين على هذا الدين الحنيف يرفضون فكرة تطور التشريع، وبسبب جمودهم العقلي فانهم يضعون العقد والعراقيل أمام إنتاج الدولة الجديدة والتشريعات الجديدة، ورفض كل ما هو جديد تحت ايهامات تتجاوز حدود العقل والشريعة..

ان تطوير المجتمعات لا يتم دون تطوير البنى التحتية لها، وتعميق مصادر المعيشة والاستقرار والحريات، وان صناعة الدولة الحديثة، لا يتم هو الآخر الاّ عبر الإيمان بالتعدديات والسعي الى إقامة الدولة المدنية، اذ ستصبّ هذه المعطيات في مجال تطوير المجتمعات ووضعها أمام عالم تسوده العدالة وتحترم فيه الحقوق، مثلما تتعزز فيه قيم العلم والحضارة، لان غياب العلم والحضارة والتعليم يعني غياب المعرفة والحقوق، والعودة الى الجهل والتخلف وهيمنة موجهات القوة القديمة، والتي ستمهد شئنا ام ابينا الى صناعة الاستبداد، وهو ما حاصل في اغلب البلدان العربية التي تعيش شكل الدولة الحديثة مع وجود كل عوامل القهر الاجتماعي والثقافي والارتكاس النهضوي..

ومن جهة أخرى فان قراءتنا لتاريخ الدولة الأوروبية المعاصرة يؤكد لنا ان هذه الصناعة مرت وارتقت بالتزامن مع الارتقاء بقيم التحولات الاجتماعية والثقافية والمدنية والتشريعية، وأسهمت في صناعة مركبة لشكل الدولة مع متنها الاجتماعي والسياسي والحضاري..

لقد ركز الباحث نصر في معرض قراءته الشمولية على مسألة ذات أهمية تتركز على مفهومنا للاستشراق، ودور الغرب (أوروبا سابقاً، وأميركا لاحقاً) في تقييمه للشرق. اذ يعتمد مصطلح للاستشراق كأسلوب في دعائمه، وأساساته على معنى تمييز وجودي ومعرفي، اذ أراد الغرب من ظاهرة الاستشراق ان يكون الإنسان المشرقي كصيغة وليس حقيقة واقعة ليكون مجالاً حيوياً لطموحاته وهذه هي أهم أسباب دوافع ظاهرة الاسشراق.

لا شك ان معظم الدراسات التي قدمها المستشرقون الغربيون، أشارت الى ضعف الوعي عند المجتمعات الشرقية التي يجب ان لا "تخرج من عقلية الخيمة والقبيلة" كما رأي ارنيست رينان، وعند النظر الى تاريخ الحركات الثورية في شرقنا العربي والإسلامي نجد ان الكثير من هذه الحركات كانت ذات محمولات إيديولوجية، انهارت مع انهيار هذه الإيديولوجيات، وحتى صعود ما يسمى بالإسلام السياسي فأنه لا يعكس الاّ نكوصا عن المسار الحضاري وعودة الى تاريخ الأزمة، أزمة الوعي وأزمة الآخر، وأزمة المفاهيم التي لا يمكن تقبلها بسهولة، لانها ترتبط على حدّ قول البعض بمشكلات تنتمي الى منظومة معرفية وأخلاقية أخرى.

هذا التصادم المفاهيمي وقيام بعض المؤسسات الثقافية والسياسية وحتى بعض المجامع الدينية في هذه الدولة او تلك بتخليق أزمات ثانوية وثقافات متطرفة أسهمت بشكل واضح بتحريض العديد من الشباب المحدودي الوعي بالانخراط في تنظيمات الإسلام السياسي وبالتالي إنتاج اشكال معقدة من الإرهاب الثقافي والسياسي والتعصب الديني الذي هدد وجود الدولة العربية المعاصرة، والمجتمع العربي المعاصر، ووضع العقل العربي أمام شكوك وأزمات باتت تهدد بشكل واضح كل البرامج والمشاريع التي تتبنى توجهات حوار الثقافات والحضارات.

ان الحديث عن الاستشراق بات أكثر حضورا هذه الأيام، ليس لانه نمط من الثقافة التي تقوم أساساً على ضرورة قراءة الآخر، بكل ما يحمله الاخر من مشكلات وتحقيقات، وكيف ان صنع لنا صورة تخصه ولا تخصنا، بقدر ما أضحى الاستشراق نوعا ضاغطا من الإجراء الثقافي الذي يهدف الى خلق مناطق واسعة ترسم طبيعة القوى الصراعية في فضاءاتنا السياسية(المكان والايدولوجيا) والتي تمارس اشكال ثوراتها الاجتماعية والثقافية وحتى الدينية بعيدا عن الشروط الموضوعية التي يمكن ان تجعلها فاعلة ومؤثرة في سياق قراءة واقع الحضارات والثقافات وما تحقق فيها من وقائع سياسية وثقافية واقتصادية تبدأ من شكل الدولة وتراكم ثرواتها وانتهاء بالمنظومة الحقوقية الشاملة، والتي تتحرك بموجبها كل قوانين الاقتصاد العالمي وكل مصالح المجتمعات.

الخروج عن اللحظة الفارقة

في مشهدنا المعاصر بتنا نشاهد العديد من الظواهر، تلك التي تتعلق بوجود أنماط من الخطابات السسيو ثقافية الي يطرحها مثقفون يتعاطون مع الكثير من أسئلة الحداثة، وما تفترضه من محركات لاستيعاب إشكاليات الحاضر والمستقبل، وهؤلاء المثقفون يطرحون الكثير من الشكوك حول هذه الحداثة، في إطار قراءة الغرب الثقافي لحداثته، وليس في سياق موجهاتنا لازمة الحداثة ذاتها، لاننا مازلنا بعيدين عن أزمة هذه المواجهة، خاصة وان البعض يحتج بفكرة العودة الى الماضي كحل بديل لمواجهة أزمات الحداثة المفتعلة، الاّ ان هذه الاستعدادات تظل محكومة هي الأخرى بالعديد من الاختلالات، خاصة ما يتعلق بسوء قراءة الذات والاخر، والماضي والحاضر، مقابل الحديث الإكراهي عن مساوئ هذه الحداثة بالمعيار الأخلاقي/العرفي وليس العلمي، مع علم الجميع ان جوهر هذه الحداثة هو جوهر النهضة وقوتها، واعتقد ان هذه الحداثة بقطع النظر عن توصيفها قد تحولت الى سياق إنساني لا يعنى بأمة دون غيرها.

وبرغم ذلك فاننا نجد أيضاً ثمة شكلا من(الحداثة السلفية) خاصة عند أولئك الذي يغتربون عن الذات، وعن الجماعات وعن التاريخ، ويتحركون بشكل استعلائي خارج(سستم مجتمعاتهم) و داخل الحاضنات الغربية ويسوقون أفكارهم بذات الطريقة والآليات والمفاهيم التي يقترحها العقل الغربي الحديث في التعامل مع الشعوب الأخرى، وربما هي ذات الطريقة التي كان يقدمها المستشرقون الذين ارتبطوا بظاهرة الاستعمار، تلك التي تقوم على تقديم النصائح والمفهومات العائمة وغير الدقيقة والموضوعية عن المجتمعات العربية والإسلامية وأنماط صناعتها الثقافية والسياسية والاجتماعية. مثلما تحرض أيضاً على إبراز تبديات لغوية وسلوكية اغترابية، تبدأ من التغريب اللغوي وتنتهي عند جلد الذات التي توهم العرب والمسلمين بأنهم مدمنو الوظائف الشفوية كما يقول الباحث، وان الإسلام لا يقبل لا بالنظام الرأسمالي ولا بالاشتراكية، وفي نهاية المطاف فان العربي والمسلم هما نموذج للضياع الحضاري الذي لا يمكنه حيازة الشروط الموضوعية لصناعة مشروع النهضة والتقدم، وان صناعته الاثيرة هي صناعة العنف والسكنى في الماضي تحت عناوين الحفاظ على النوع والهوية..

ويجد تسويق هذه الأفكار العديد من المريدين الذين يجدون في النزوع الى الإرهاب نوعا من المواجهة، ونوعا من تحصين الذات، اذ يمثل الآخر فيها هو المصدر الاشكالي الصانع للخطيئة، والاثم ويجب إكراهه على التنازل عن مصالحه لحساب مصالح الآخرين الذين يتحسسون من النهضة بمعناها والياتها ومناهجها الغربية.

هذه الثورة اللغوية العاصفة باشكالها الاحتجاجية والتكفيرية، هي بالأساس لا ثورة الاّ ضد الذات، تلك الذات المعزولة والمهمشة والمطرودة تحت أنماط قارّة من الاجتهادات والفتاوى. كل هذا يدخلنا في أزمة الثقافات القارئة والمقروءة، والتي نحتاج جميعا الي إعادة وضعها في سياقها الفاعل والمولد والمتمعن فيها بعيدا عن التعصب والنكوص، وتمثل الآخر بكل تفاصيله وحروبه وأزماته وفي هيمنته المتعالية. لان ثقافة الاستشراق حتى وان صنعت لنا وعيا مشكوكا فيه، وجعلتنا أمام أزمة دائما، أزمة في الذات والآخر، فانه يبقى أيضاً صناعة اصطدام الذات بالآخر، هذا الاصطدام الذي ظل الى يومنا هذا مثار شكوك والتباسات وربما باعثا على أسئلة غامضة، خاصة تلك تقول بالبداهات (لماذا نتراجع ونتخلف ونفقد فرصتنا في النهضة الحقيقية، والآخرون يتقدمون).

فاعلية الإعلام والاتصال المحلي في تثقيف الأسرة لمواجهة البث الوافد

د. نزهت محمود الدليمي

مع كثرة ما يبث عبر وسائل الإعلام والاتصال المرئي إن كان تلفزيونيا أم عبر بث شبكة الانترنيت وموضوعاتها المكثفة وفي تفصيلات كثيرة وعن طريق مواقع متعددة وموجهة وفق دوافع وغايات متعددة الاتجاهات والتوجهات والأهداف إن كانت مواد ومضامين تلك المواقع تخاطب أو تتفاعل مع المرأة بتفاوت سني عمرها أو تتفاعل مع الشباب والمراهقين وحتى الأطفال من الذكور والإناث على حد سواء،نرى إن وضع خطط دقيقة ومدروسة وصحيحة لمواجهة ذلك التدفق المكثف من المواد والبرامج على اختلاف مضامينها وأهدافها وبما يتناسب مع حاجات ورغبات الأسرة بكل أفرادها بعيداً عن الابتذال والسطحية، لا يقتصر على (المرأة) وحدها، بل على وسائل الإعلام جميعها المقروءة والمرئية والمسموعة انطلاقا من مسلمة لا يمكن تجاوزها وهي غياب الدور الرقابي وفق تدخل جهات متخصصة تتمكن من انتقاء ما يمكن أن يتعرض له الفرد داخل حدود وطنه في ظل فضاء اليكتروني مفتوح إذ اختفى والى الأبد دور (الرقيب) وعليه لابد وان تبرز على الساحة ادوار بديلة يمكن أن تطبق وفق خطوات ايجابية باستطاعتها تحقيق نجاحات ملموسة في تثقيف المجتمع بكل أفراده وتوعيتهم لانتقاء الأفضل مما تبثه أو تعرضه أو تنشره الوسائل الإعلامية والاتصالية بشكل عام، ووفق ذلك تبرز في هذا المجال إمكانيات وقدرات وسائل الإعلام الوطني مع دور الأسرة في تحصين أبنائها إزاء ما تتعرض له الأسرة من تدفق متواصل ومكثف وبأساليب مثيرة لأفكار ومعلومات ومواد مختلفة المضامين وبشكل مشوق وجذاب يخاطب المشاعر والعواطف ويعزف على أوتار الرغبات والاحتياجات غير المشبعة ان كانت الأسباب اقتصادية واجتماعية او شخصية.

وبالتأكيد يقع على المرأة المثقفة الواعية والملتزمة بكل ما هو أخلاقي مسؤولية حماية الأسرة والحفاظ عليها من الضياع وهذه المهمة الخطيرة لا يمكن انجازها بنجاح ولصالح الأسرة والمجتمع عموما الا بالدعم غير المحدود الذي يجب ان توليه المؤسسات الحكومية جميعها وكذلك دعم مؤسسات المجتمع المدني للنساء فضلا عن الدور المهم والفعال لوسائل الإعلام والاتصال، كما أوضحنا في مواضع سابقة، كي يشعرن بالقوة والثقة بالنفس لتحقيق النجاح في انجاز أولويات مهمة لصالح الأسرة العراقية.

وفي هذا الصدد نرى ان على وسائل الإعلام الوطني مسؤولية الإسناد الحقيقي لدور المرأة الفاعل والمشترك مع دور الرجل في الحفاظ على أسرهم وأبنائهم من التأثر السلبي لما يتعرضون له من أفكار ومعلومات وأراء دخيلة وغريبة تسلب بالنتيجة قدرتهم على التواصل بقوة إرادة وثقة بالنفس تؤهلهم ليصبحوا بناة مخلصين لبلدهم، ووفق ذلك يمكن لوسائل الإعلام الوطني وعبر مواده وبرامجه ومضامينه المختلفة اعتماد الخطوات الآتية:

× القدرة على احتواء الأفكار والمصطلحات الحديثة ومنها على سبيل المثال لا الحصر إيضاح وبتفسير علمي دقيق للمفهوم الايجابي للحرية والديمقراطية في الإطار الذي يخدم الإنسان عموما ويعزز دوره في البناء والاعمار والتطوير وعلى أساس ان الديمقراطية والتعددية لهما القدرة على إعطاء الفرد داخل بلده رجلا كان ام امرأة حافزا للتميز في كل شيء يؤديه وعليه يتميز الوطن بإبداعات كثيرة تنقله نوعيا الى مصاف الدول الراقية المتطورة دائما بعيدا عن السيطرة او هيمنة أية قوة أجنبية او خارجية، وفي هذا الجانب يفسر علماء النفس ان (الشخص السوي هو الشخص الديمقراطي) الذي يستطيع العمل والعطاء المتواصل بكفاءة وتميز وصولا لدرجة (الإبداع) ليس لوطنه ومجتمعه فحسب، بل للإنسانية عموماً، "وفكرة الديمقراطية هي إنسانية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الشخصية السوية وعلى أساس ان الديمقراطية بمفهومها العام هي (العناية بالآخرين) والاهتمام بهم ووضع قيمة الإنسان فوق قيمة الأشياء والسعي الى إيجاد علاقات مثمرة مع أي قوم او جماعة من الناس والعمل على خلق حالات التفاهم والتعاون وبتبادل الآراء والأفكار فيما بينهم".

وعليه فان (طموح) المرأة في العراق وفي هذه الأوقات بالذات فيه أهداف شخصية وأهداف عامة للنهوض بالمجتمع وإزالة ما علق به من سلبيات وما برز من مظاهر غير مألوفة لمدة وجيزة مضت عبرت عن لا مسؤولية قلة ضئيلة لم تمثل شعبا عريقا له أمجاده وحضارته عبر الزمن وفيه من العقول النيرة والحاذقة الذكاء وفي الاختصاصات ومجالات الحياة كافة ما يؤهله ووفق إمكانياته الذاتية ماديا وبشريا لان يكون من الدول المتقدمة والراقية.

× وضع برامج ايجابية ذات مضامين نبيلة تفيد النشء الجديد وترسخ العادات والقيم المعروفة والمعاشة والمقبولة اجتماعيا مع ضرورة غرس مفهوم حب العمل والتطور والمشاركة رجالا ونساءً في بناء المجتمع وتطوير مؤسساته لمواكبة العصر وتحقيق الرفاه وكذلك يمكن التأثير في أفراد الأسرة جميعا في ضرورة انتقاء القنوات ذات البرامج الإرشادية والتربوية والترفيهية البعيدة عن الابتذال واللامسؤولية، والتي تعرف الأطفال والشباب ببيئتهم وبالواقع العربي ومشكلاته وتعميق الانتماء إليه بماضيه ومستقبله وضرورة العمل الدائم على تجاوز تخلفه وفق الإمكانيات المتاحة.

× إبراز دور المرأة المتعلمة والمثقفة والواعية وإعطائها مكانتها إلى جانب الرجل في تنفيذ برامج إعلامية موضوعية تعالج الكثير من المشكلات وكيفية تجاوز الصعاب والعمل على تنويع الثقافة التي تسهم في بناء شخصية سوية لكل أفراد الأسرة وتكثيف تقديم المواد المحلية التي تتوافق مع البيئة والعادات والقيم، وفي هذا الخصوص لا يمكن ان ننكر وجود مواد وبرامج ذات مضمون ايجابي فعال وملتزم تؤدي مهاما تربوية وإرشادية وحتى الترفيهية وفق أساليب وطرق محببة وقريبة من الذات وتعبر عن الواقع وطبيعة الحياة والتركيز على ضرورة تجاوز نقاط الضعف والسلوكيات والممارسات السلبية التي لا تليق بمبادئ المجتمع وإفهام الجميع أن التمدن والتحضر ومواكبة العصر تكون بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بما ينفع الواقع ويطوره دون التقليد الأعمى لحضارة الأخر ومجرد الإعجاب بقشورها.

× تطبيق التطورات التقنية في وسائل الاتصال والإعلام والمعلوماتية بشكل عام وفق طرق وأساليب تنمي القدرات العقلية والثقافية لكل أفراد المجتمع وفق خصوصياته الذاتية.

× إبراز مصلحة المواطن العادي أو المصلحة العامة للمجتمع دون تغييبها وهو من الأولويات في هذا الجانب بعيدا عن الشعارات والتمسك بالتطبيق الفعلي وتنفيذ إجراءات سريعة لحماية الأسرة ورفع مستواها المعيشي وتوفير الخدمات الضرورية لإنقاذ المواطن من حالات الضياع والمقارنة بالمجتمعات الأخرى والانبهار برفاهها واستقرارها، ونرى ان هذا الجانب مهم جدا ويجب أن يعمل عليه من اجل القضاء على البطالة وزج طاقات المجتمع في العمل وبما يتناسب مع الكفاءات الفردية وإذا ما تحقق ذلك سيتم شغل الوقت وتضييق الخناق أمام كل من يحاول العبث بأمن المواطن عبر استغلاله ماديا بسبب الفقر والعوز والفاقة من اجل تحصين الأسرة وحماية المجتمع في هذا الجانب بالذات.

× الاهتمام بإعداد وإنتاج ونشر مواد تركز على إقامة علاقات ودية بين الأم وأفراد أسرتها مع محاولات جدية لإقناعهم بمشاهدة أو متابعة ما ينسجم مع أعمارهم ومراحلهم الدراسية.

× التركيز المستمر والمخطط لإبراز حالات الإبداع والتميز لدى النساء في الاختصاصات ومواقع العمل كافة.

× ضرورة الانفتاح والتحاور مع الحضارات الأخرى للتعاون والتفاعل والتحاور وتبادل المعارف والأفكار والتأكيد على ان العراق وطن مميز بحضارة حية وعريقة ومتجددة قادرة على التعايش مع الحضارات الأخرى.

× الاهتمام بالقضايا المعرفية والعلمية وليس الاقتصار على الاهتمام بخطوط الموضة والماكياج والصحة والرجيم والمرأة الجميلة الأنيقة التي لا تعرف غير المبالغة في أبراز مظهرها وشكلها كدمية لا روح فيها ،وإبراز المرأة التي تؤمن ببناء أسرة أساسها البساطة في أساليب الحياة والمحبة والإخلاص مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة أن تكون أنيقة وذات مظهر مشرف بلا غلو فخير الأمور في كل شيء أوسطها.

× تشجيع العمل والترغيب فيه على انه عملية اجتماعية تحقق للإنسان وجوده وإنسانيته، فبالعمل وحده يمكن تنمية قدرات المرأة كما الرجل من حيث قواها العقلية ومشاعرها وإنتاج ذاتها الإنسانية وتقوية شخصيتها وتميزها وطنيا وإقليميا ودوليا.